نظـــرة سريـــعة على أحداث اسبوعين ساخنين في الساحة الاردنية

رد الجبهة على مقال «الاهرام»

تعليقا على ما نشر في صحيفة « الاهرام » صباح ١٩٧١/١/٢٠ ، وتناقلته وكالات الانباء ، ادلى ناطق بلسان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بالتصريح التالي :

■ ١ ـ ان ما نشرته « الاهرام » صباح ٧١/١/٢٠ منسوبا لبعض قادة المقاومة حول الموقف من مشروع روجرز الاستسلامي ومن معنى القبول به مناقض للقرار الذي اتخذه المؤتمر الاستثنائي للمجلس الوطني الفلسطيني ، الذي انعقد في ١٩٧٠/٨/٢٧ ، والذي نص على رفض ذلك المشروع رفضا قاطعا .

وما نسب في الصحيفة المذكورة للرفيق الدكتور جورج حبش، الامين العام للجبهة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عار عن الصحة

■ ٢ ـ ان تصور الجبهة الشعبية « لمشروع روجرز » هو نفسه تصورها منذ البدء ، فهي تعتبره مؤامرة على الامة العربية ، ومحاولة لتصفية القضية الفلسطينية ، واجراء قد تكون نتيجته في احسن الحالات تصبح التعبئة الجماهيرية نحو معركة التحرير ، وهذا التصور نابع عن موقف مبدئي ، يؤكد على حرب التحرير الشعبية طريقا نحو حسم التناقض مع العدو الاسرائيلي ، ولذلك كله فان ما ورد في «الاهرام» وكأنه يوحي بحدوث تبديل في هذا التصور لدى الجبهة الشعبية ، هو شيء غير موضوعي ، ووهمي .. والجبهة الشعبية مصرة ، كما كانت ، على معارضة هذا المشروع الذي لا ترى فيه الا محاولة لارغام الجماهير العربية على الاستسلام ، وكذلك جميع المشاريع المشابهة ، واستنهاض قوة الجماهير باتجاه حرب التحرير الشاملة .

على هذا الاساس فان الجبهة الشعبية رفضت وترفض وستظل ترفض جميع أساليب التسويات التي عبر عنها بقرار مجلس الامن او بمشروع روجرز ، او باي مشروع يلقي ادنى ظلال على برامج التعبئة الشعبية الثورية والاعداد الجماهيري على جميع الاصعدة لمعركة التحرير الشاملة ، وهي لا ترى بديلا لتنظيم هذه الجماهير ، والتقدم بالتدريج نحو شن حرب التحرير .

ان هذه المبادىء تشكل الاساس الذي تقوم عليه الجبهة الشعبية تنظيميا وتمارسها نضاليا . وتخضع لها على صعيدي الاستراتيجية والتكتيك

اما المراجعات النقدية التي اجرتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين مؤخرا ، والتي تجريها بانتظام كجزء من حيويتها التنظيمية ، فانها لا تعني ـ كما حاول خبر « الاهرام » ان يوحي ، بان الجبهة أجرت تغييرا في استراتيجيتها ، ولكنها تعني ان عملية النقد والنقد الذاتي تؤدي على الدوام الى تصحيح مسيرة الثورة والى تصويب خطواتها التكتيكية ، وارساء الاساليب الاكثر جدوى وفعالية لتحقيق الاهداف المقررة .

■ ٣ ـ ان الجبهة الشعبية تؤمن بان تناقض حركة المقاومة مع الانظمة الرجعية العربية العميلة هو تناقض صدامي لا يمكن حله الا عن طريق العنف المسلح ، ولكنها في الوقت ذاته تدرك ان الانظمة العربية الوطنية ، ومن بينها دول ميثاق طرابلس ، هي في المعسكر الوطني ، وعلاقة حركة المقاومة معها ، بالرغم من الخلافات في الرأي ، هي علاقة مبنية على التحالف والصراع في وقت واحد، ولذلك فان الاتصالات التي جرت وتجري ويجب ان تظل جارية بين الانظمة الوطنية العربية وبين حركة المقاومة هي اتصالات تفرضها ضرورة الاتفاق على حد ادنى لمواجهة الاخطار المشتركة في هذه المرحلة ، ولكن ذلك لا يعني على الاطلاق ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قد اعادت النظر في موقفها من مبدأ « الحل السلمي » او من نتائج القبول به ، وهي ستظل واقفة بالمرصاد لمؤامرة ما يسمى بالحل السلمي، والعمل على احباطها بمختلف الوسائل التي تستطيع بها ..

العمق الشعبية لتحرير فلسطين
لجنة الاعلام المركزية »

في تاريخ ١٢ كانون الثاني الجاري ، بعد تزايد استنكار الجماهير العربية للسياسة القمعية البربرية التي تمارسها الرجعية الاردنية ، ووقوف هذه الجماهير ، باشكال مختلفة من التعبير ، الى جانب المقاومة الفلسطينية امام المذابح التي يرتكبها النظام الفاشي في الاردن ، وبعد التحرك العربي الرسمي « لوقف نزف الدم في الاردن وتوفير الدم العربي للمعركة ضد العدو » ...

وبعد اجتماع الباهم، الادغم رئيس اللجنة العربية العليا بالملك حسين في لندن ، صدر بيان وقعه وصفي التل وابراهيم بكر ممثل اللجنة المركزية لحركة المقاومة يؤكد على ضرورة التزام الطرفين بوقف اطلاق النار ، وجاء في البيان : « حرصا من الحكومة الاردنية واللجنة المركزية على صيانة الوحدة الوطنية المقدسة من العبث ، وبالذات محاولة الايقاع بين قوات الجيش العربي الاردني الباسل الذي هو قوة عربية رئيسية في معركة امتنا كلها ضد العدو الصهيوني وبين اخوتهم الفدائيين في حركة المقاومة التي هي ايضا قوة عربية رئيسية في المعركة ، فاننا ندين كل رصاصة تنطلق في العاصمة او جرش او اربد او السلط او اي مكان آخر .. اننا لا نتردد في اتهام كل من يستمر باطلاق النار بانه يعمل لخدمة العدو ... وهو بالتالي خائن لامتنا ولقضيتنا المشتركة » .

وبعد ساعات قليلة من اصدار هذا البيان عاودت القوات الاردنية هجومها على مواقع الفدائيين في شمال الاردن : في عفرة والرفيد وسحم ، تحت ستار كثيف من نيران المدفعية الاردنية ، وكانت عمليات القنص لا تزال مستمرة في اتجاه حي المصاروة والجبل الاخضر ومخيم الوحدات ، ورشاشات ٥٠٠ باتجاه جبل عمان وحاووز عمان ، وردا على هذا الخرق لاتفاقية وقف اطلاق النار وعلى المحاولات المتكررة التي يقوم بها النظام العميل لانهاء الاجهاز على حركة المقاومة الفلسطينية ، حددت اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية موقفها من النظام ودعت الى « سحق النظام في الاردن والمجيء بنظام وطني ديمقراطي يدعم حركة المقاومة لتواصل حرب التحرير » جاء هذا في منشور يحمل توقيع اللجنة المركزية لمنظمة التحرير وزع في بغداد ، وكذلك اعلن ابو يوسف رئيس اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان وعضو اللجنة المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية واحد قادة فتح في كلمة القاها امام المتظاهرين في بيروت : « ان الشعب الفلسطيني لن يقبل بان يظل الحكم الذي اعطانا مجزرة ايلول موجودا في الاردن . ان هذا الشعب سيعمل لاسقاط الحكم في الاردن واقامة حكم وطني من اجل تحرير فلسطين » .

ذلك كان الجو الفلسطيني العام ازاء الاحداث الدامية ، فقد كان ثمة ، على صعيد الاعلام على الاقل ، اجماع على مجابهة النظام ، وحدث في هذه الاثناء ان ردت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على هجمات شنتها القوات الاردنية على مواقع الفدائيين في جبال جرش ، وبالرغم من كثافة النيران وضراوة المعارك لم تستطع القوات الاردنية ان تنزل خسائر بالفدائيين او ان تسيطر على اي موقع استراتيجي ، وتكبدت خسائر فادحة في الارواح والمعدات ...

الا ان هذا العمل الدفاعي المشروع الذي قامت به الجبهة ادى فجأة الى حدوث شيء غريب .

فحرصا على التزام اللجنة المركزية بالاتفاقات المعقودة مع النظام الاردني قامت ، دون سابق انذار ، باصدار بيان قالت فيه : « ان اللجنة المركزية اذ تستنكر استنكارا تاما هذه الحوادث اللامسؤولة تعلن انه لا بد وان تنزل القصاص العادل بهؤلاء الذين قاموا بها ، وقد شكلت لجنة عسكرية لمحاكمتهم فورا » ، وجاء في بيانها كذلك ان هذه العناصر تحاول ان تعمد الخلاف الذي سبب الازمات التي تعرض حياة وامن المواطنين للخطر ملتقية بذلك من حيث النتيجة مع القوى المتآمرة مع الثورة !

رد الجبهة على الاستنكار

وقد ردت الجبهة الشعبية ، لايضاح الحقيقة امام الجماهير العربية والفلسطينية خاصة ، على بيان اللجنة المركزية ببيان تضمن الآتي :

« ـ اولا : ان عناصر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الحادث المشار اليه كانوا يصدون هجوما من قبل قوة من الجيش الاردني حاولت اقتحام خطوطهم

ـ ثانيا : ان الحادث في اصله دليل صارخ على النية المبيتة التي كانت ولا تزال وستظل اساس تصرف الحكم الرجعي العميل في الاردن ، والتي تصر على انهاء كل قرار لوقف اطلاق النار قبل ان يجف حبر تواقيعه ، وما فعلته عناصر الجبهة الشعبية هو انها مارست حقها المشروع في الدفاع عن مواقعها ، واحباط الهجوم على هذه المواقع .

ـ ثالثا : ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي هي عضو في اللجنة المركزية لم تطلع على البيان الذي نشر باسم اللجنة المركزية وقد جاء متنافيا مع المواقف التي يلتقي اعضاء اللجنة المركزية على الاتفاق عليها ومعاكسة للثقة المتبادلة والعميقة بين هؤلاء الاعضاء الامر الذي يثير لدى الجبهة الشعبية شكوكا حول صحة نسبة هذا البيان الى اللجنة المركزية .

ـ رابعا : ان الجبهة الشعبية ستمارس حقها البديهي في احباط كل مؤامرة او هجمة ضدها من قبل السلطة الرجعية بالقوة ، وستدافع عن مواقعها بكل قدراتها ، وترفض رفضا قاطعا نشر علامات استفهام حول هذا الحق » .

النقطة الثانية : سلاح الميليشيا

وظهر ان ثمة تباين في وجهات النظر ، له نتائج كبيرة ، اذ ان الصحف راحت تتحدث عن اصرار الجبهة على عدم تسليم اسلحة الميليشيا الى لجنة ، تشترك فيها السلطة الاردنية ، ووضعها في اماكن معروفة .

واعلن ناطق رسمي باسم الجبهة الشعبية : « ان رجال الجبهة الشعبية في الاردن لن يسلموا ايا كان من سلاحهم وان افراد الميليشيا التابعين للجبهة لن يفرطوا لحظة واحدة بهذا السلاح وان على الذي يريد انتزاعه منهم ان يفعل ذلك بالقوة وان يجردهم منه وهم قتلى اذا استطاع » .

ولكن الجبهة الشعبية ، وهي تعرف الكثير عن ذلك التهجم الاتهامي اللامسؤول ، وتعرف ما اعتباره كلاما خارج النطاق التنظيمي والمسؤول للجنة المركزية لحركة المقاومة ، بهمها ان تلتقط هذه الفرصة لتعلن تأكيدها على حرصها التام على وحدة حركة المقاومة ، والحفاظ على هذه الوحدة باي ثمن ودفعها نحو درجة اعلى من الثورية ، ولكنها لا تعتقد ان هذه الوحدة تعني انتفاء حق الاطراف الشريكة في هذه الوحدة في التعبير عن وجهة نظرها والتفاعل مع بقية الاطراف من اجل اقرارها ، وترفض مبدأ التهديد بتكسير هذه الوحدة كلما ظهر ادنى خلاف في الاجتهادات .

ان الجبهة الشعبية تصر على ان تسمي هذا التباين في وجهات النظر ، بصرف النظر عن كل التسميات غير العلمية التي اطلقت في المؤتمر الصحفي المشار اليه ، حوارا يدور داخل حركة المقاومة ويهمها ان تسجل الملاحظات التالية ايضاحا لموقفها امام جماهيرها وامام المقاومة :

اولا :

ان استراتيجية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، المعلنة والمعروفة والتي جرى تكرارها داخل نطاق مؤسسات المقاومة وخارجها وعبر جميع وسائل الاعلام المتوفرة لحركة المقاومة ، واضحة اشد الوضوح ، وهي استراتيجية لا تتردد في وضع الانظمة الرجعية العميلة في معسكر العدو ، الامر الذي اثبتته الاحداث ودماء الالوف من الشهداء وبالتالي فان طبيعة الصدام بين حركة المقاومة وبين الرجعية الاردنية لست مؤقتة ولا عابرة ، ولا يمكن رفعها ولا يمكن باي حال من الاحوال تحويل هذه الرجعية الى « قاعدة آمنة » ومن غير الممكن « اقامة جسر لعودة الثقة » واي خطأ في تقدير هذه القوانين سيكون طريقا نحو مذبحة جديدة للمقاومة ونحو اجهاض كلي لها ، وهذا يعني بكلمات اوضح ان الاتفاقيات التي تعقد مع السلطة الاردنية هي بالنسبة لهذه السلطة هدنة لقلب ميزان القوى والاستعداد لتوجيه ضربة جديدة للمقاومة، وعلى هذا الاساس فان قبول المقاومة بهذه الاتفاقيات ينبغي الا يكون مبررا للتراجعات ، ويجب ان يكون اعدادا لقلب ميزان القوى واستعادة زمام المبادرة ، وهذا هو الاساس الذي تنطلق منه مواقف الجبهة الشعبية .

ثانيا :

ان تاريخ الصدام بين الجبهة الشعبية والنظام الاردني العميل ، وكذلك مجموعة الانظمة الرجعية العميلة المؤيدة لهذا النظام ، تاريخ معروف ومعهود بدماء الشهداء ، ولذلك ـ على الاقل ـ فان الاتهامات التي سبقت في المؤتمر الصحفي المشار اليه ليست فقط دون اساس ولكنها ايضا منافية بفظاظة لواقع الحال ولا تخدم قضية الوحدة الوطنية .

وعلى العكس من ذلك ، فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، قيادة وقاعدة ومواقف ، تعتبر مجموع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية وعلى راسها حركة فتح ، قوى وطنية فاعلة ومناضلة وجزءا اساسيا من حركة التاريخ المتجهة نحو كنس اعداء الجماهير ، وكذلك فان الجبهة الشعبية تعتبر ان اي خلاف في وجهات النظر يجب ان يظل في حجمه الطبيعي داخل اطار رفاقية السلاح والمعركة المشتركة ويجب الا يدفعنا لفقدان اتزاننا والخروج عن المنطق وسوق الاتهامات الفجة ، وتشتيت حركة المقاومة .

ثالثا :

ان السيد الذي عقد المؤتمر الصحفي المشار اليه كان ، طوال ساعتين ، يخلط بين ما اسماه بمواقف رسمية للجنة المركزية وما وصفه بآرائه الشخصية ، الى حد ضاعت فيه الحدود بين المزاج وبين الموقف ، الامر الذي يتطلب من الجبهة الشعبية اطلاعا اوثق على المواقف والآراء باغلبيتها وباقليتها ، داخل اللجنة المركزية التي تعتبر الجبهة نفسها جزءا لا يتجزأ منها .

ولكنها في غضون ذلك ، وبالاضافة لرفضها لهذا النمط من خلط المزاج الفردي بالمواقف الرسمية خلطا تعسفيا ، تصر على ان جميع المشاكل ووجهات النظر والخلافات التي يمكن ان تحتدم بين فصائل المقاومة ينبغي ان تتفاعل ويجري حلها داخل الاطار التنظيمي لحركة المقاومة ، وليس في المؤتمرات الصحفية الصاخبة المحشودة بالاتهامات والشتائم .

رابعا :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم تستطع حتى الان ان تجد مبررا وتفسيرا لهذه الحملة المفتوحة والمفاجئة على قيادتها واعضائها ومبادئها ، وبالرغم من ان هذه الحملة استترت وراء شعار الوحدة الوطنية فان « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » لا تعتبر ان المعنى الوحيد للوحدة الوطنية هو حرمان اطراف هذه الوحدة من التعبير عن ارائهم ووجهات نظرهم واجتهاداتهم وتحليلاتهم ، ولكن على العكس فان الجبهة الشعبية تعتبر ان الحق الديمقراطي الثوري لجميع اطراف اللجنة المركزية هو الضمانة الوحيدة للارتقاء نحو مرحلة ثورية اعلى .

خامسا :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤكد مجددا انها سجلت تحفظات على الاتفاقية الاخيرة داخل اللجنة المركزية ، وانها نتيجة تجارب مهمورة بالدم لا تثق ولن تثق بالنظام الاردني وتعتبر مناورته التي يجربها بحجة الاتفاقيات اسلوبا لتجريد الجماهير من السلاح ، وهي ترفض ذلك رفضا قاطعا ، ومع ذلك فهي لا ترى ان مثل هذا الموقف يبرر الحملة الاتهامية التي تشن علنا عليها من قبل بعض عناصر اللجنة المركزية . بل ترى ان موقفها يجب ان يكون مدعاة تفهم وحوار لمصلحة الثورة .

سادسا :

ان التهديد باستخدام القوة ضد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي ورد في المؤتمر الصحفي المشار اليه ، هو تهديد محزن ، ولا شك انه ادمى قلب وضمير كل عربي ، والجبهة واثقة الى ابعد الحدود ان الموقف لم يصل ولن يصل الى هذا الحد ، ولكن اذا كان لا بد من تعليق فهو ان حماية الثورة لا يمكن ان تكون عبر استخدام القوة ضد اي فصيل من فصائل المقاومة ، بل في استخدامها لاحباط مساعي اعداء الثورة في النظام الاردني ، ومع ذلك فان ذلك التهديد يعطي فرصة للجبهة الشعبية كي تعلن ان سلاح اي عضو من اعضائها لن يرتفع لا اليوم ولا غدا ، ضد رفاق السلاح اثناء حركة المقاومة .

سابعا :

ان طبيعة المعركة الجارية الان في الاردن تحتم على جميع فصائل المقاومة الالتزام بدرجة عالية من المسؤولية ، وهي ضرورة لا نوازيها الا ضرورة التمسك بدرجة مماثلة من الحذر امام المؤامرة التي تعدها الرجعية العميلة في الاردن ، ان العدو المشترك خطر وشرس ، ولا يمكن مواجهته ودحره الا من خلال المزيد من التلاحم والتفاهم بين فصائل المقاومة . ان تحفظات الجبهة الشعبية على الاتفاقية التي وقعت مع الحكومة الاردنية ، والاجراءات التي تتخذها الجبهة للدفاع عن الثورة وعن نفسها لا تشكل في راي الجبهة خروجا عن اطار اللجنة المركزية ولا تعطي في راي الجبهة مبررا لاي كان للتراشق بالبيانات والاتهامات المرتجلة وغير المسؤولة .

ان الجبهة الشعبية تصر على ممارسة حقوقها كجزء من اللجنة المركزية ومن مجموع المؤسسات المنبثقة عنها ، وهي حقوق تتيح لها الجهر برايها والحوار داخل اللجنة المركزية في سبيل شرح ذلك الراي وكسبه .

ولذلك فانها ستكتفي بالاشارات الاولية التي وردت في هذا البيان على ان تنقل الحوار والنقاش حول جميع النقاط المبدائية والسياسية والتنظيمية والتشكيكية والشخصية التي اثيرت في المؤتمر الصحفي المشار اليه الى الاطار التنظيمي المسؤول الذي من واجباته البت بها » .

بيان من الجبهة الشعبية
ردا على مؤتمر صحافي عقده باسم اللجنة المركزية لمنظمة التحرير

يوم ١٧ كانون الثاني ١٩٧١ ، وفي مضي ١٢ ساعة على مؤتمر صحفي عقد في بيروت باسم اللجنة المركزية (نجد القارىء ردا تفصيليا عليه في الصفحة ٦ + ٧) وهو المؤتمر الذي شن صاحبه نفسه حملة عنيفة على الجبهة الشعبية وافق استغل الكثير من الاوساط الوطنية . اصدرت لجنة الاعلام المركزية في الجبهة الشعبية بيانا حول ردا على ذلك المؤتمر الصحافي ، فيما يلي نص الرسمي :

اطلعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، باستغراب ودهشة واسف ، على نص مؤتمر صحفي طويل وصاخب عقد في بيروت باسم اللجنة المركزية لحركة المقاومة يوم امس السبت ١٦ ـ ١ ـ ٧١ ، وتضمن تهجما عنيفا ولا منطقيا وخطرا على الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قيادة وقاعدة ومبادىء .

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين سترفض الدخول في مهاترة من مستوى التهجم غير المبرر، وغير المستند على اي اساس منطقي ، السلام شن عليها في المؤتمر الصحفي المذكور ، وهم تثق بالجماهير الى حد تترك لهم فيه تقدير معنى ذلك التهجم واسسه والنتائج التي يمكن ان يوصل اليها .

ولكن الجبهة الشعبية ، وهي تعرف الكثير عن ذلك التهجم الاتهامي اللامسؤول ، وتعرف ما اعتباره كلاما خارج النطاق التنظيمي والمسؤول للجنة المركزية لحركة المقاومة ، بهمها ان تلتقط هذه الفرصة لتعلن تأكيدها على حرصها التام على وحدة حركة المقاومة ، والحفاظ على هذه الوحدة باي ثمن ودفعها نحو درجة اعلى من الثورية ، ولكنها لا تعتقد ان هذه الوحدة تعني انتفاء حق الاطراف الشريكة في هذه الوحدة في التعبير عن وجهة نظرها والتفاعل مع بقية الاطراف من اجل اقرارها ، وترفض مبدأ التهديد بتكسير هذه الوحدة كلما ظهر ادنى خلاف في الاجتهادات .

ان الجبهة الشعبية تصر على ان تسمي هذا التباين في وجهات النظر ، بصرف النظر عن كل التسميات غير العلمية التي اطلقت في المؤتمر الصحفي المشار اليه ، حوارا يدور داخل حركة المقاومة ويهمها ان تسجل الملاحظات التالية ايضاحا لموقفها امام جماهيرها وامام المقاومة :

اولا :

ان استراتيجية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، المعلنة والمعروفة والتي جرى تكرارها داخل نطاق مؤسسات المقاومة وخارجها وعبر جميع وسائل الاعلام المتوفرة لحركة المقاومة ، واضحة اشد الوضوح ، وهي استراتيجية لا تتردد في وضع الانظمة الرجعية العميلة في معسكر العدو ، الامر الذي اثبتته الاحداث ودماء الالوف من الشهداء وبالتالي فان طبيعة الصدام بين حركة المقاومة وبين الرجعية الاردنية لست مؤقتة ولا عابرة ، ولا يمكن رفعها ولا يمكن باي حال من الاحوال تحويل هذه الرجعية الى « قاعدة آمنة » ومن غير الممكن « اقامة جسر لعودة الثقة » واي خطأ في تقدير هذه القوانين سيكون طريقا نحو مذبحة جديدة للمقاومة ونحو اجهاض كلي لها ، وهذا يعني بكلمات اوضح ان الاتفاقيات التي تعقد مع السلطة الاردنية هي بالنسبة لهذه السلطة هدنة لقلب ميزان القوى والاستعداد لتوجيه ضربة جديدة للمقاومة، وعلى هذا الاساس فان قبول المقاومة بهذه الاتفاقيات ينبغي الا يكون مبررا للتراجعات ، ويجب ان يكون اعدادا لقلب ميزان القوى واستعادة زمام المبادرة ، وهذا هو الاساس الذي تنطلق منه مواقف الجبهة الشعبية .

ثانيا :

ان تاريخ الصدام بين الجبهة الشعبية والنظام الاردني العميل ، وكذلك مجموعة الانظمة الرجعية العميلة المؤيدة لهذا النظام ، تاريخ معروف ومعهود بدماء الشهداء ، ولذلك ـ على الاقل ـ فان الاتهامات التي سبقت في المؤتمر الصحفي المشار اليه ليست فقط دون اساس ولكنها ايضا منافية بفظاظة لواقع الحال ولا تخدم قضية الوحدة الوطنية .

وعلى العكس من ذلك ، فان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، قيادة وقاعدة ومواقف ، تعتبر مجموع فصائل حركة المقاومة الفلسطينية وعلى راسها حركة فتح ، قوى وطنية فاعلة ومناضلة وجزءا اساسيا من حركة التاريخ المتجهة نحو كنس اعداء الجماهير ، وكذلك فان الجبهة الشعبية تعتبر ان اي خلاف في وجهات النظر يجب ان يظل في حجمه الطبيعي داخل اطار رفاقية السلاح والمعركة المشتركة ويجب الا يدفعنا لفقدان اتزاننا والخروج عن المنطق وسوق الاتهامات الفجة ، وتشتيت حركة المقاومة .

ثالثا :

ان السيد الذي عقد المؤتمر الصحفي المشار اليه كان ، طوال ساعتين ، يخلط بين ما اسماه بمواقف رسمية للجنة المركزية وما وصفه بآرائه الشخصية ، الى حد ضاعت فيه الحدود بين المزاج وبين الموقف ، الامر الذي يتطلب من الجبهة الشعبية اطلاعا اوثق على المواقف والآراء باغلبيتها وباقليتها ، داخل اللجنة المركزية التي تعتبر الجبهة نفسها جزءا لا يتجزأ منها .

ولكنها في غضون ذلك ، وبالاضافة لرفضها لهذا النمط من خلط المزاج الفردي بالمواقف الرسمية خلطا تعسفيا ، تصر على ان جميع المشاكل ووجهات النظر والخلافات التي يمكن ان تحتدم بين فصائل المقاومة ينبغي ان تتفاعل ويجري حلها داخل الاطار التنظيمي لحركة المقاومة ، وليس في المؤتمرات الصحفية الصاخبة المحشودة بالاتهامات والشتائم .

رابعا :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين لم تستطع حتى الان ان تجد مبررا وتفسيرا لهذه الحملة المفتوحة والمفاجئة على قيادتها واعضائها ومبادئها ، وبالرغم من ان هذه الحملة استترت وراء شعار الوحدة الوطنية فان « الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين » لا تعتبر ان المعنى الوحيد للوحدة الوطنية هو حرمان اطراف هذه الوحدة من التعبير عن ارائهم ووجهات نظرهم واجتهاداتهم وتحليلاتهم ، ولكن على العكس فان الجبهة الشعبية تعتبر ان الحق الديمقراطي الثوري لجميع اطراف اللجنة المركزية هو الضمانة الوحيدة للارتقاء نحو مرحلة ثورية اعلى .

خامسا :

ان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تؤكد مجددا انها سجلت تحفظات على الاتفاقية الاخيرة داخل اللجنة المركزية ، وانها نتيجة تجارب مهمورة بالدم لا تثق ولن تثق بالنظام الاردني وتعتبر مناورته التي يجربها بحجة الاتفاقيات اسلوبا لتجريد الجماهير من السلاح ، وهي ترفض ذلك رفضا قاطعا ، ومع ذلك فهي لا ترى ان مثل هذا الموقف يبرر الحملة الاتهامية التي تشن علنا عليها من قبل بعض عناصر اللجنة المركزية . بل ترى ان موقفها يجب ان يكون مدعاة تفهم وحوار لمصلحة الثورة .

سادسا :

ان التهديد باستخدام القوة ضد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي ورد في المؤتمر الصحفي المشار اليه ، هو تهديد محزن ، ولا شك انه ادمى قلب وضمير كل عربي ، والجبهة واثقة الى ابعد الحدود ان الموقف لم يصل ولن يصل الى هذا الحد ، ولكن اذا كان لا بد من تعليق فهو ان حماية الثورة لا يمكن ان تكون عبر استخدام القوة ضد اي فصيل من فصائل المقاومة ، بل في استخدامها لاحباط مساعي اعداء الثورة في النظام الاردني ، ومع ذلك فان ذلك التهديد يعطي فرصة للجبهة الشعبية كي تعلن ان سلاح اي عضو من اعضائها لن يرتفع لا اليوم ولا غدا ، ضد رفاق السلاح اثناء حركة المقاومة .

سابعا :

ان طبيعة المعركة الجارية الان في الاردن تحتم على جميع فصائل المقاومة الالتزام بدرجة عالية من المسؤولية ، وهي ضرورة لا نوازيها الا ضرورة التمسك بدرجة مماثلة من الحذر امام المؤامرة التي تعدها الرجعية العميلة في الاردن ، ان العدو المشترك خطر وشرس ، ولا يمكن مواجهته ودحره الا من خلال المزيد من التلاحم والتفاهم بين فصائل المقاومة . ان تحفظات الجبهة الشعبية على الاتفاقية التي وقعت مع الحكومة الاردنية ، والاجراءات التي تتخذها الجبهة للدفاع عن الثورة وعن نفسها لا تشكل في راي الجبهة خروجا عن اطار اللجنة المركزية ولا تعطي في راي الجبهة مبررا لاي كان للتراشق بالبيانات والاتهامات المرتجلة وغير المسؤولة .

ان الجبهة الشعبية تصر على ممارسة حقوقها كجزء من اللجنة المركزية ومن مجموع المؤسسات المنبثقة عنها ، وهي حقوق تتيح لها الجهر برايها والحوار داخل اللجنة المركزية في سبيل شرح ذلك الراي وكسبه .

ولذلك فانها ستكتفي بالاشارات الاولية التي وردت في هذا البيان على ان تنقل الحوار والنقاش حول جميع النقاط المبدائية والسياسية والتنظيمية والتشكيكية والشخصية التي اثيرت في المؤتمر الصحفي المشار اليه الى الاطار التنظيمي المسؤول الذي من واجباته البت بها » .

اسئلة واجوبة

ان هذا كله يؤدي الى طرح اسئلة اساسية :

ـ هل هذا هو الوقت الملائم لكي تقرر المقاومة، بالاتفاق على خطة حد ادنى ، هدفها من الصراع مع النظام الاردني ، وهو اسقاط هذا النظام ؟

ـ اذا كان الجواب بالايجاب ـ وهو كذلك ـ اليس المهمة الاولى الان اذن هي ان تعمل المقاومة بكافة فصائلها على التقارب نحو الاتفاق على خطة الحد الادنى تلك ، المقبولة من قبل الفصائل جميعا ؟

ـ واذا كان الجواب بالايجاب ، ايضا (وهو كذلك) اليست المهمة التي لها درجة متقدمة من الاولوية ـ الان ـ هي العمل دون ادنى ثقة بالوعود الاردنية ، وكذلك عن طريق تعزيز جو عدم الثقة هذا في اوساط الجماهير ؟

ـ الا يعني هذا : الرفض القاطع لوصاية اي كان على اسلحة الجماهير ، وبالتالي رفض تسليم السلاح من قبل الميليشيا للجنة يلعب فيها النظام الاردني دور الشريك ؟

لقد اعلنت الجبهة الشعبية الموقف الذي ما زالت تتمسك به : سلاح الميليشيا والفدائيين لا يؤتمن عليه الا الميليشيا والفدائيين ..

واعلنت : ان الجماهير التي افتقدت السلاح ٢٠ سنة ، والتي هزمت لانها حرمت من هذا السلاح ، لن تفرط به مرة اخرى ...

واكدت : ان المقاومة لا تثق بالنظام الاردني ولا بوعوده ، وهي تحمل السلاح للدفاع عن نفسها ضد العدو الذي يشمل بين اطرافه ذلك النظام الرجعي العميل ذاته ... وستكون حركة المقاومة على خطأ قاتل ان هي تخلت لحظة واحدة عن قطعة من سلاحها . . .

ولا ريب ان الايام ستثبت بالقطع ، ما نقوله هنا .

(...)